42 دولاراً متوسط سعر برميل النفط الكويتي في الميزانية الحالية 2020/ 2021

كل دولار زيادة في سعر النفط.. يقابله مليار دولار إيرادات في الميزانية!

■ شهر على انتهاء السنة المالية الحالية.. وتوقعات بانخفاض العجز المالي بنسبة كبيرة

■ أسعار النفط الكويتي تواصل الارتفاع القياسي.. ليسجل البرميل 63,69 دولاراً

أحمد مغربي

بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمي والكويتي خلال الفترة الماضية، فإن ميزانية الكويت للعام المالي الحالي 2021/2020، التي ستشرف على الانتهاء مع نهاية شهر مارس الجاري، تشهد انتعاشا كبيرا من ناحية الإيرادات النفطية وبالتالي تخفيض قيمة العجز المالي الفعلي في الميزانية عن المقدر له بنحو 14 مليار دينار.

ووفقا لأسعار النفط الكويتي الحالية، التي بلغت 63,69 دولارا للبرميل (حسب السعر المعلن أمس من قبل مؤسسة البترول الكويتية)، فإن كل دولار زيادة في سعر النفط تقابله إيرادات نفطية بقيمة مليار دولار في الميزانية العامة للدولة، وذلك وفق إنتاج يبلغ 2,5 مليون برميل يوميا تماشيا مع حصة الكويت في منظمة «أوبيك» والاتفاق الأخير بتحديد مستويات الإنتاج.

ويقترب النفط الكويتي من تحقيق متوسط 42 دولارا للبرميل خلال السنة المالية الحالية وأكثر من ذلك نتيجة الارتفاعات المتتالية لسعر البرميل، وهذا ما يعني أن إجمالي الإيرادات النفطية للبلاد خلال السنة المالية من المتوقع أن يصل إلى أكثر من 11 مليار دينار، علما بأن الكويت توقعت تحقيق إيرادات بالميزانية عند مستوى 7,5 مليارات دينار نتيجة تعديل السعر التأشيري في الميزانية الحالية إلى 30 دولارا بدلا من 55 دولارا للبرميل، بينما يحتاج التعادل بين المصروفات والإيرادات إلى سعر لا يقل عن 90 دولارا.

وتتحفظ الكويت على سعر النفط في الموازنة ليبقى منخفضا، مقارنة بدول المنطقة، ويأتي ذلك مشفوعا بأسباب عدة، أولها أن تلك الدول لديها قطاعات متنوعة لتحقيق الإيرادات، بعضها من القطاع السياحي، والآخر من الصناعة، ولكن في الكويت لدينا قطاع واحد للإيرادات هو النفط، فضلا عن تحوط وزارة المالية من العوامل الجيوسياسية التي تدخل في الاعتبار عند تقدير السعر «فمن الممكن أن يرتفع سعر النفط مع أي أحداث، ولكن هل نستطيع بيعه؟ لذلك نكون متحفظين عند تقدير الأسعار».

ووفقا لمصادر نفطية لـ«الأنباء»، فإن الأجواء الإيجابية التي تعيشها أسعار النفط حاليا نتجت عن اتفاق منظمة «أوبيك» وحلفاؤها ضمن مجموعة «أوبيك+»، يوم الخميس الماضي، والذي تضمن الإبقاء على مستويات إنتاج النفط كما هي تقريبا في ابريل، على أن تجتمع لاحقا هذا الشهر لاتخاذ القرار بشأن سياسة الإنتاج لشهر مايو المقبل وما بعده، بالإضافة الى التمديدات الطوعية للمملكة العربية السعودية بواقع مليون برميل يوميا حتى نهاية أبريل المقبل.

وأشارت المصادر إلى أنه «على الرغم من التحديات الكبيرة في الموازنة العامة للدولة إلا أن الحكومة ملتزمة بمراعاة المستوى المعيشي للمواطن، وبتنفيذ مشاريعها التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي ودعم النمو في معدل الناتج المحلي».

وتعاني ميزانية الكويت عجزا منذ أن بدأت أسعار النفط في الهبوط عن مستوياتها القياسية البالغة 100 دولار منذ عام 2014.

وكانت الكويت بدأت برنامجا قبل 3 أعوام للاستدانة من الأسواق المالية العالمية عبر إصدار سندات بنحو 8 مليارات دولار لتغطية العجز بدلا من السحب من صندوق الاحتياطي العام، واعتبرت وقتذاك أن هذا الخيار أفضل وأقل تكلفة من السحب من الاحتياطي، على اعتبار أنها تستثمر أموال هذا الاحتياطي، وتحقق عوائد أعلى من تكلفة الفائدة على هذه السندات، كما عمل بنك الكويت المركزي على إصدار سندات محلية لمصلحة وزارة المالية للاقتراض من البنوك المحلية وتسديد العجز.

لكن قانون الدين العام انتهت مدته في سبتمبر من العام 2017، ولم يقتنع مجلس الأمة بمشروع قانون قدمته الحكومة لتجديد قانون الدين العام مع زيادة سقف الدين.

قفزة قياسية بإجمالي الدّين التجاري العالمي إلى 67,5 تريليون دولار

«S & P»: الكويت قد تقترض 3,3 مليارات دولار في 2021

محمود عيسى

قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني (S & P) إن الكويت اقترضت ديونا تجارية طويلة الأجل في عامي 2016 و2017 بلغت 8,1 مليارات دولار و14,8 مليار دولار على التوالي، وبلغت نسبتها 100٪ من اجمالي الدين السيادي الكويتي، في حين لم تقترض خلال الأعوام الثلاثة التالية وهي 2018 و2019، و2020 بسبب انتهاء قانون الدين العام والمعارضة التي تواجهها الحكومة من قبل مجلس الأمة، فيما قدرت الوكالة ان تتمكن الكويت من اقتراض 3,3 مليارات دولار في العام الحالي.

وأشارت الوكالة الى أن الديون السيادية التجارية طويلة الأجل لدول مجلس التعاون الخليجي في 2020 بلغت نحو 90,6 مليار دولار، تصدرتها السعودية بواقع 40 مليار دولار، فيما توقعت ان يتراجع هذا الرقم في 2021 الى 75,5 مليار دولار تبلغ حصة السعودية فيه 37,3 مليار دولار.

وفي تقريرها الذي أصدرته مؤخرا، قدرت الوكالة أن تبلغ قروض الحكومات حول العالم والبالغ عددها 135 دولة مصنفة من قبل الوكالة نحو 12,6 تريليون دولار خلال العام الحالي، ما يمثل انخفاضا بأكثر من 20٪ من المستويات التاريخية المسجلة خلال 2020 عندما بلغت 16,3 تريليون دولار، إلا أن هذا الرقم يبقى اعلى بأكثر من 50٪ من متوسط اقتراض السنوات التي سبقت جائحة كوفيد- 19.

وبحسب الوكالة، فإن التكاليف المالية الإضافية التي ستحتاجها الحكومات لدعم اقتصاداتها خلال الوباء، ستصل الى 10,9 تريليونات دولار في 2020 و2021 أي أكثر من 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020، مشيرة الى أن ذلك سيرفع إجمالي الدين التجاري العالمي الى مستوى قياسي قدره 67,5 تريليون دولار بنهاية العام الحالي، أو ما يعادل 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول نهاية العام الحالي.

وقال التقرير إن التحفيز النقدي غير المسبوق للحكومات مكن اقتصادات الأسواق المتقدمة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة من المضي قدما في الاقتراض، مع سهولة التعامل مع أعباء الفائدة المستقرة نسبيا، ولفتت إلى أنه سيتعين على الحكومات التغلب على المخاطر السياسية والاقتصادية لبدء تحقيق استقرار المالية العامة، في الوقت الذي يشهد فيه العالم طرح اللقاحات ضد فيروس كورونا الذي يتزامن مع بدء مراحل التعافي من الوباء، مبينة أن الإخفاق في تحقيق هذا الأمر سيؤدي إلى تعريض التصنيفات السيادية للحكومات لمخاطر التخفيض.

تنسيق مستمر مع شركات الاتصالات لتقديم خدمة وجودة أفضل

الأذينة لـ «الأنباء»: هيئة الاتصالات جاهزة للزيادة المتوقعة لاستخدام الإنترنت خلال الحظر

باهي أحمد

قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات م.سالم الأذينة في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن الهيئة العامة للاتصالات مستعدة لعملية الحظر بكامل طاقتها وبمختلف مهامها خاصة مراقبة الشبكات على مدار 24 ساعة لتحملها الضغط المرتفع والمتوقع بسبب استخدام الانترنت المرتفع نتيجة الجلوس في المنازل خلال فترة الحظر الجزئي الذي أقره مجلس الوزراء لمدة شهر ابتداء من اليوم الأحد.

وأشار الأذينة إلى أن الهيئة تقوم بالتنسيق المستمر مع شركات الاتصالات للاطلاع على كل ما هو جديد فيما يتعلق بنظام الشبكات وما تم الوصول إليه لتقديم خدمة وجودة أفضل.

وأضاف أن الهيئة العامة للاتصالات تعمل بنسبة 30٪ من اجمالي عدد الموظفين العاملين في الهيئة، حيث إن نظام المراجعات والمناوبة بين الموظفين هو النظام المتبع لضمان استقرار الشبكات على مدار 24 ساعة وهو ما يعد الشغل الشاغل للهيئة في الوقت الحالي.

م.سالم الأذينة

إدراج المناقصة ضمن ميزانية المؤسسة للعام المالي 2021/ 2022

«التأمينات الاجتماعية» تطرح مناقصة دراسة جدوى إنشاء شركة لتمويل المتقاعدين قريباً

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة ان المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الخطوات الأخيرة لطرح مشروع مناقصة تقديم عروض خدمات استشارية خاصة بدراسة جدوى تأسيس شركة تقدم خدمة التمويل للمتقاعدين ضمن كيان مستقل مماثلة لنظام الاستبدال، حيث قامت المؤسسة بإعداد كراسة الشروط ونموذج العقد وخاطبت إدارة الفتوى والتشريع بتاريخ 31 يناير الماضي وستقوم من خلال الجهاز المركزي للمناقصات العامة بالطرح فورا.

وذكرت المصادر أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية قامت بإدراج تقديرات مشروع الخدمات الاستشارية بدراسة إنشاء شركة التمويل للمتقاعدين ضمن ميزانية المؤسسة للعام المالي المقبل 2022/2021، مشيرة إلى انه بعد إقرار الميزانية الخاصة بالمؤسسة فسيتم الطرح والترسية على شركة وفق الإجراءات المقررة قانونا من قبل الجهاز المركزي للمناقصات.

وأكدت أن «التأمينات الاجتماعية» تقدم أفضل الخدمات لجمهور المؤمّن عليهم، كما تتطلع لإحداث نقلة نوعية في تطوير أعمال المؤسسة واستثماراتها.

أغلبهم في «البترول الوطنية» بواقع 241 مهندساً.. تليها «نفط الكويت» بـ 22 موظفاً

تجديد عقود 300 مهندس وافد في القطاع النفطي

■ «البترول» تبرر للجهات الرقابية: تلك الوظائف فنية ونادرة لا تتوافر في السوق المحلي

■ خبرات المهندسين المجدد لهم مهمة للتدريب ونقل الخبرة للعاملين في الشركات النفطية

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان القطاع النفطي قام بتجديد عقود نحو 300 مهندس غير كويتي (وافد) خلال الفترة الماضية أغلبهم في شركة البترول الوطنية الكويتية، مشيرة الى أن أسباب التجديد لعقود العاملين غير الكويتيين تعود لما فرضته الأسباب التخصصية والتشغيلية اللازمة لتحقيق مصلحة القطاع النفطي.

وذكرت المصادر أن الاسباب التي ساقتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة الى الجهات الرقابية والتشريعية عند تجديد عقود تلك الوافدين إلى ان تلك الوظائف فنية ونادرة، حيث لا تتوافر خبراتها في السوق المحلي بالإضافة الى ان خبراتهم مصدر مهم للتدريب ونقل الخبرة للعاملين في القطاع النفطي. ووفقا لبيانات حصلت عليها «الأنباء» فإن عدد الوافدين المهندسين الذين تم التجديد لهم في الشركات النفطية هي كالتالي:

شركة نفط الكويت: تم التجديد لنحو 22 مهندسا بخبرات فنية متراكمة تتراوح بين 25 و 38 سنة، أغلبهم من الهند بواقع 16 مهندسا، والباقي من مصر وكندا وإندونيسيا، وبأعمار تناهز أكثر من 60 عاما. شركة البترول الوطنية الكويتية: تم التجديد لنحو 241 مهندسا، وبخبرات فنية كبيرة تصل الى 35 عاما، وفي تخصصات تنسيق المشاريع وصيانة الآلات الدقيقة والصيانة والتصنيع والخدمات والعمليات، وأغلب المجدد لهم من الهند. شركة صناعة الكيماويات البترولية: تم التجديد لنحو 20 مهندسا، وبخبرات عملية تصل إلى 36 عاما، وفي تخصصات الهندسة الكيميائية والكهربائية والمدنية، والغالبية العظمى منهم أيضا من الهند بواقع 15 مهندسا والباقي من مصر والاردن.

شركة البترول الكويتية العالمية: تم التجديد لمهندس أداء تصنيع واحد فقط بخبرة 35 عاما في الهندسة الكيمائية من الجنسية الهندية.

الشركة الكويتية لنفط الخليج: تم التجديد لنحو 7 مهندسين من حملة الشهادة الهندسية (المكتب الرئيسي وعمليات الوفرة المشتركة) وبخبرات تتراوح بين 16 و35 عاما، وفي تخصصات هندسة المكامن والتخطيط والبترول والعمليات الجيوفيزيائية والجيولوجية، وأغلبهم من الهند بواقع 4 مهندسين والباقي من السودان واستراليا ومصر.

الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك): تم التجديد لنحو 9 مهندسين وبخبرات تصل الى أكثر من 28 عاما.

إلى ذلك، قالت المصادر ان القطاع النفطي لا يمكنه تجاهل الخبرات التي تتطلبها الوظائف وتفرضها عمليات التشغيل للمنشآت النفطية الحديثة مثل مشاريع الانتاج والتكرير، فهذا القطاع الحيوي يشكل 90٪ من إيرادات ميزانية البلاد، وتجب الاستعانة بأصحاب الخبرات والكفاءة للعمل به، دون النظر الى جنسياتهم أو قصر وظائفه على المواطنين فقط.

أعداد المهندسين الوافدين المجددة عقودهم في القطاع النفطي	
الشركة	العدد
نفط الكويت	22
البترول الوطنية	241
صناعة الكيماويات	20
البترولية العالمية	1
نفط الخليج	7
كيبيك	9
الإجمالي	300